تحدّيات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة

The challenges of developing countries in light of globalization

طالب الدكتوراه/ يوسف بعيطيش
جامعة الجزائر 3، الجزائر
samiyoussef16@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2018/10/02 تاريخ القبول للنشر:2019/01/06

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

برزت مؤثرات التغيير العالمي لتقف الدولة عموما والدول النامية أو ـ كما يُسميها الباحث الاقتصادي ألفرد سوفي Alfred sauvy بدول العالم الثالث، عند مفترق طرق من دون أن تحظى بحق الاختيار أيَ طريق تسلُك، فبرزت ظاهرة العولمة كتعبير عن واقع سياسي وأيديولوجي جديد ينبغي على الدولة في العالم الثالث أن تتعامل معه وفق إمكانياتها وطبيعتها وخصائصها المتميزة عن باقي العالم؛ فإحلال السيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية يؤدّي إلى بلورة فكر اقتصادي جديد، ومُعولَم، ولا يأخذ بعين الاعتبار مدى تقدّم وتطور البلدان في ظل انكشاف اقتصادي، مع تراجع وتحجيم دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والآثار السلبية الناجمة عنه.

الكلمات المفتاحية: العولمة؛ الدول النامية؛ العالم الثالث؛ الخصائص؛ التحديات؛ العالم العربي.

Abstract:

The global change effect has raised generally in order to make the state standing up or the developing countries or what the economist Alfred Sauvy has ever called as the third world Countries , in cross road without having the right to choose which road it takes , thus globalization phenomenon has come into view as significant of a new political and ideological reality that the state in the third world should deal with according to its unique abilities , natures and charchterishics from the other world.

And exchanging the global economic sovereign instead , of the national one leading to crystallization of a new economic idea which is globalized doesn't take into consideration to an advance and development of countries under an economic.

Uncover with a felling and a magnificent of the state rule in economical and social activities and the negative effects.

key words: *Globalization; the Developing Countries; third world; charechteristics; challenges.*

مقدّمة:

فرضت ظاهرة العولمة نفسها بقوة على الساحة الدولية بعد أن أصبح عالم اليوم يمثل متغيرا تابعا لمتغير مستقل هو الرأسمالية التي تحاول سحب العالم إليها عبر وسائل عديدة، بعد أن تحول العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية نشوء نظام دولي جديد فرضت سيطرتها عليه من خلاله على العالم من خلال مجالات سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية، وقد كان للدول النامية النصيب الأوفر من هذه التداعيات والتحديات، ولم يكن الوطن العربي استثناءً من هذه القاعدة، بل إن تحديات العولمة على الدول العربية كانت بالغة الجسامة وعلى مختلف الجوانب والأصعدة السياسية والإنسانية بالخصوص، وقد واجهت دول النظام الإقليمي العربي، جملة من التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة التي تبلورت نتيجة التفاعل بين ما هو داخلي وخارجي.

وللتفصيل في الموضوع أكثر، سنحاول تتبعه من خلال الإطار المنهجي التالي:

- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تفكيك العلاقة الارتباطية بين آليات العولمة وما فرضتها على الساحة الدولية، وبين إمكانيات ورهانات الدول النامية في مواجهة تحديات الظاهرة، وكون العالم العربي واحد من بلدان الدول النامية؛ فأهمية الموضوع تزداد بأهمية المنطقة؛ كونها منطقة استراتيجية، وبؤرة اهتمام آ ليات العولمة.

- أهداف الدراسة:

من هنا، يكون الهدف الأساسي من الدراسة إبراز مفهوم العولمة وعوامل بروزها وخصائصها الأساسية، وكذا خصائص الدول النامية والتحديات التي تواجهها في ظل هذه المتغيرات.

- تحديد إشكالية:

أسهمت المتغيرات الدولية بشكل كبير في بروز مفاهيم وأولويات للنظام العالمي، لم تكن معهودة في السابق؛ حيث إنها تنتهك سيادة الدولة، وتدعو بوضوح لمفاهيم جديدة تشكل في مجملها ثورة على المفاهيم التقليدية لسيادة الدولة في العالم بشكل عام، وفي دول العالم الثالث والعالم العربي على وجه التحديد.

من هنا، تبرز إشكالية موضوع الدراسة في الآتي:

ما هي التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة على الدول النامية؟ والدول العربية بالخصوص؟

- فرضيات الدراسة:

وللوصول إلى رؤية واضحة حول الإشكالية المطروحة، نقوم بافتراض ما يلي:

من عوامل بروز العولمة: تفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وكذا الطفرة الهائلة في تقنية الاتصالات والمعلومات.

خصائص الدول النامية وسماتها المشتركة قد زادت من تعقيدات التأثيرات المختلفة للعولمة.

كلما كان هناك تسريع متصاعد ومستمر في قدرات وسائل الإعلام الدولية، تجاوز ذلك الحدود بين الدول، وقلّص دور الحكومات في أداء مهامها السيادية.

كلما أدركت الدول النامية التحديات المختلفة، استطاعت بذلك تجاوز مخاطر العولمة، وحقّقت رهاناتها.

من خلال الإشكالية المطروحة والفرضيات المذكورة، سنحاول إبراز عوامل ظهور العولمة، واستجلاء التحديات التي فرضتها العولمة على الدول النامية عموما، والدول العربية باعتبارها جزءا من هذا العالم النامي، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: العولمة وعوامل بروزها.

المحور الثاني: الدول النامية وخصائصها المشتركة.

المحور الثالث: خصائص بناء الدولة الحديثة في الدول النامية.

المحور الرابع: العولمة وتحديات الدول النامية.

المحور الخامس: تحديات العالم العربي في ظل العولمة.

المحور الأول

العولمة وعوامل بروزها

سنتناول أهم العوامل التي أنتجت العولمة وحددت سماتها، وتتمثل هذه العوامل في: انهيار المنظومة الاشتراكية، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، والطفرة الهائلة في تقنية الاتصالات والمعلومات ووسائل النقل، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من تداعيات...، وسنتناول الأهم منها بشيء من التفصيل في ما يلي:

1- انهيار المنظومة الاشتراكية وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم:

مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين كانت المنظومة الاشتراكية قد تهاوت وانفرط عقد الاتحاد السوفييتي. وبذلك أنهار أحد قطبي النظام العالمي، وبانهياره انهار التوازن في هذا النظام، وتفردت بقيادة العالم دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن انهيار الاتحاد السوفييتي انهيارا لدولة عظمى فقط بل كان أيضا انهيارا لأيديولوجيته وفلسفته التي قام عليها، وشكَل في نفس الوقت انتصارا للفلسفة الأخرى المقابلة وهي الفلسفة الليبرالية، التي ما لبثت أن أصبحت هي السائدة في الكتلة الاشتراكية السابقة ذاتها(1).

فالعالم لم يعد يتنازعه قطبان أساسيان، وإنما سادت هيمنة القطب الواحد، بمعنى أن التوازن الذي كان يشهده النظام العالمي قد انهار مع انهيار أحد قطبيه(2).

لقد استطاعت الولايات المتحدة -وهي في أوج الحرب الباردة- إشغال الاتحاد السوفييتي في تلك الحقبة سباق حرب النجوم في عهد الرئيس ريغان، مما كان له أثر بالغ في إنهاك الاقتصاد السوفييتي، والذي ساعد على انهياره، ولم تتوان الليبرالية عن سد الفراغ الكبير بكل المقاييس السياسية

والاقتصادية، الذي نتج عن انهيار الاشتراكية عبر هجوم أيديولوجي وعملي لفرض سطوة "نظام عالمي جديد" يقوم على الفكر النيوليبرالي neo_liberalism، ويعيد ترتيب العالم وفق رؤى الليبرالية الجديدة.

ويرى روجيه جارودي أنه "وبعد حربين عالميتين، لأجل توزيع جديد للعالم بين من كان يملك إمبراطورية ومن كان يطمع في تكوينها، أعيد توزيع الأوراق، أوروبا المهمشة في عام 1945، بدولها المنتصرة والمهزومة، فقدت الهيمنة أمام الولايات المتحدة التي كانت الحربان العالميتان مصدر رزق لها، حتى أصبحت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سيدة العالم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، خصوصا عقب تفكك الاتحاد السوفييتي..."(3)

وفي ظل هذه المرحلة من ظاهرة العولمة تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة ووفق عقيدة معينة وبفضل هيمنتها المنفردة على بقية الوحدات الدولية (دول ومؤسسات ومنظمات) في النظام العالمي، إلى أن تعمم النمط الأمريكي للحياة وأن تزيد من انتشاره (أفقية في كل الدول وعمودية في كل دولة على حدة)، إذ تضع إمكاناتها الهائلة وقدراتها العملاقة وتخلق المبررات الكافية بالنسبة لها من أجل التأكيد على ترسيخ نمطها الاقتصادي (الرأسمالية والخصخصة وحرية السوق والتجارة) والسياسي (الليبرالية الجديدة والتعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان) والثقافي (الفردية والنفعية والاستهلاكية البحتة) في جميع دول العالم مما قد يؤدي إلى قيام نظام عالمي تستفيد فيه وتنتمي إليه كل الدول(4).

ووفقا لذلك يرى أحمد الرشيدي أن العولمة هي "المحاولات الدعوية للولايات المتحدة الأمريكية لفرض سطوتها ومنهج حياتها على شعوب العالم كافة، بما في ذلك الشعوب ذات الهويات الثقافية وصاحبة الإسهامات الحضارية الضاربة في أعماق التاريخ الإنساني"(5).

وتواصلا مع ذلك، بدأت تعلو النعرات الأمريكية التواقة للهيمنة والتسيد على العالم بذرائع ومبررات متنوعة، ففي العام 1996 أعلن السيناتور جيسي هلمز(*): "نحن نشكل النقطة المركزية ويجب أن نحافظ على هذا الموقع. فعلى الولايات المتحدة أن تقود العالم حاملة مشعل الحق والقوة أخلاقيا وسياسيا وعسكريا، كي تكون النموذج الجميع الشعوب".

وبدوره، كتب جورج كينان Georg.f.Kennan، رئيس قسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية يقول إن "الولايات المتحدة تمتلك 60% من ثروات العالم، بينما لا يتجاوز عدد سكانها 3.6 % من سكانه، وتتمثل مهمة الولايات المتحدة الحقيقية في الفترة المقبلة في أن تصل إلى نمط من العلاقات يمكنها من الحفاظ على هذا الوضع... يجب أن نكف عن الحديث عن أهداف غامضة وغير حقيقية، كحقوق الإنسان ورفع مستوى معيشة الآخرين والديمقراطية، فليس ببعيد ذلك اليوم الذي سنتعامل فيه مع العالم من خلال مفاهيم القوة المباشرة، وكلما ازداد عدم اكتراثنا بالشعارات المثالية كان ذلك أفضل"(6).

وعليه؛ بدأت ملامح النظام العالمي تتضح في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، حيث أعلن عن ولادة نظام عالمي جديد قائلا: "إننا نتطلع إلى نظام عالمي يصبح أكثر تحررا إزاء التهديدات بالإرهاب"، وقد رسم بوش الأب ملامح النظام

العالمي الجديد الذي يعتمد الولايات المتحدة الأمريكية فيه كقائد للعالم "إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي والجماعي، وبخاصة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون... وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام..."

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المنفردة لقيادة الوضع العالمي وذلك بسبب حالة الفراغ الهائلة التي خلفها تفكك المعسكر الشرقي، وقد تزامن ذلك مع تمدد حركة العولمة المسنود بضخامة الجيوش وتقدم التقنيات، وقوة الدعاية الإعلامية، ولعل أهم ما أعطى الأمريكيين سبقا عن غيرهم، هو الطابع الانسيابي الخفي للثقافة الأمريكية مع رأسمالية نشيطة وضخمة[7].

وقد شكلت هذه الظروف الدولية الأرضية الفعلية لنشوء نظام من العلاقات الدولية قائم على مركزية الهيمنة على مقدرات الأمم وحصر خيارات الشعوب السياسية والاقتصادية، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بحيث أصبح من الممكن فرض سياسة معينة موحدة على العالم كله تقريبا.

2- أحداث الحادي عشر سبتمبر وما تلتها من تداعيات:

أدرج أحد التقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة أحداث سبتمبر ضمن تلك الأحداث القليلة في تاريخ المجتمع البشري في فترة ما بعد الحرب الباردة، التي كانت لها تلك الآثار الهامة وبعيدة المدى، مثل تلك التي خلفتها الهجمات على مركز التجارة العالمي في نيويورك وعلى البنتاغون في واشنطن العاصمة.

وعليه؛ فإنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر تمثل نقطة تحول محورية في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة في ظل انتهاج الإدارة الأمريكية استراتيجية تحويل مسار الأزمة والمعروفة في علم إدارة الأزمات، مستفيدة في ذلك من إمكاناتها وقدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والإعلامية الهائلة، ومن تضرر معظم دول العالم بما فيها الدول العربية والإسلامية بالآثار السلبية الناجمة عن هذه الأزمة سواءً على المستوى الاستراتيجي أو الاقتصادي أو السياسي، ومستفيدة كذلك من قدرتها على التأثير المباشر في عدد من المناطق الحيوية و الحساسة في العالم، وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص[8].

وبالتالي من الضروري الإشارة كذلك إلى أن تلك الأحداث قد تزامنت مع تسارع وتيرة العولمة، بكل ما انطوت عليه من تحولات مادية وتحرير للرأسمالية العالمية من قيود التوسع اللامحدود، إضافة للتطور النوعي الملحوظ في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والتكنولوجيا، وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة، ما استلزم بدوره تطوير وإنتاج النظم المعرفية والاقتصادية التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي.

أسست أحداث 11 سبتمبر نماذج جديدة لم تكن معهودة في نمط الحياة الأمريكية، شكلت الأحداث نقطة تحول فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة وفي توجهاتها في مختلف المستويات، وقد بدأت هذه التغيرات تظهر عندما أسست واشنطن وزارة للأمن الداخلي لأول مرة، وهذا يفسر أن هذه الأحداث

أثبتت أن شعور الأمن والحصانة التي تمتع بها المواطن الأمريكي بسبب موقع بلاده الجغرافي الحصين لن يستمر أكثر من ذلك(9).

لقد "أدت تلك الأحداث إلى أسرع تغيير في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، فقد كان لها تأثير حاسم على كيفية تفكير الأمريكيين عن العالم، ومما لا شك فيه أنها شكلت سلوك الولايات المتحدة داخليا وعلى الساحة الدولية، قبل الأحداث كأنما يحدث خارج حدود الولايات المتحدة لا يعني الكثير للأمريكيين، أما الآن فقد تعلم الأمريكيون، ربما بطريقة قاسية، أن ما يحدث خارج حدودهم يمكن أن يكون له أثر كبير على حياتهم، وأن السياسات التي تتبعها حكومتهم في الخارج ستنعكس على نحو أو أخر عليهم في الداخل وتؤثر بالتالي على أمنهم القومي".

لاشك أن الأحداث التي وقعت في 11سبتمبر2001 قد افتتحت مرحلة جديدة في تاريخ العالم، فتداعيات الهجمات على أمريكا امتدت بشكل أو بآخر لتشمل جميع أنحاء العالم، كل ذلك سببه أن النظام الذي أصيب هو نظام الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نظام عالمي أو معولم، وقد رصد الكاتب عصام نعمان من خلال هذه الأحداث عدة ظواهر كان أبرزها(10):

- التفوق الأمريكي في التقنية أصبح موضع شك وتساؤل من قبل دول العالم.

- أصبح هناك يقين عام لدى الشعب الأمريكي أنه بإمكان منظمات وأفراد النيل من قوة الولايات المتحدة الأمريكية وإضعاف دورها السياسي في العالم.

- لقد التحق بأنواع العولمات السابقة عولمات جديدة، وأصبح هناك ما يعرف بـ "عولمة الإرهاب" و"عولمة الأمن" و "عولمة محاربة الإرهاب"

- استولى المطلب الأمني على كل ما عداه، وأصبح بالإمكان قمع الحريات العامة واختراق الخصوصية، وتجاوز حقوق الإنسان بدعوى "عولمة محاربة الإرهاب".

إن أحداث الحادي عشر سبتمبر كانت محطة جديدة من محطات العولمة بامتياز، لما أفرزته من ظواهر جديدة وتداعيات على العالم بأسره، وجعل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مدخلا فكريا وقيميا لتغيير خارطة العالم بما يتوافق والواقع الاستراتيجي الأمريكي الجديد.

ما يمكن ملاحظته اختلاف أدوات العولمة بعد أحداث سبتمبر، فبعد أن اعتمدت أمريكا الأداة الاقتصادية لخدمة توجهات العولمة أو ما يعرف بـ (القوة الناعمة) فقد تحول الاهتمام إلى الأداة العسكرية وهو ما أوضحته الحرب على أفغانستان والعراق(11).

3- الطفرة الهائلة في تقنية الاتصالات والمعلومات:

يبزغ اليوم شكل جديد للتطور المجتمعي يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة العلمية المتقدمة، وعلى كفاءة استخدام المعلومات في جميع مجالات الحياة، ويتعاظم فيه دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاديات الوطنية، وتتعزز من خلاله الأنشطة المعرفية لتتبوأ أكثر الأماكن حساسية وتأثيراً في منظومة الإنتاج الاجتماعي، وهو ما نطلق عليه اليوم مجتمع المعلومات.

مع دخول العالم النصف الثاني من القرن العشرين بدأت الثورة الصناعية الثالثة بتطور تكنولوجيا المعلومات ويشبه تأثير المعلومات في الثورة الصناعية الثالثة إلى حد كبير تأثير طباعة الكتب وتطور التعليم في الثورة الصناعية الأولى، من تكنولوجيا المعلومات غيرت وجه الحياة وزادت من سرعة التغيير الاقتصادي والاجتماعي وأحدثت ثورة جديدة في مجال التعليم والبحث العلمي وستتبع وسائل تعليمية رخيصة ترفع من كفاءة الموارد البشرية. وأصبح الكومبيوتر ووسائل الاتصال الحديثة منافسا خطيرا للكتاب ونظم التعليم التقليدية، وفي هذا الصدد يورد بيل غيتس Bill Gates [*] أراء بعض الأكاديميين الذين يرون أن الصراع بين الدول سيكون في المستقبل حول السيطرة على المعلومات وليس على الموارد الطبيعية[12].

كما كان للاختراعات المهمة في مجال الاتصال في القرنين التاسع عشر والعشرين، دورها الحاسم في التطور العالمي، بدءاً من اختراع التلغراف عام 1837، ثم الهاتف عام 1876، وبعده جهاز الفونوغراف عام 1877، وهي جميعها أجهزة أسهمت في رواج الحركة التجارية والعلمية بين المجتمعات البشرية، قبل أن يتم اختراع الراديو عام 1896، والذي اعتُبِر ثورة في مجال الاتصال، حيث كان أول جهاز يستخدم موجات الطاقة الكهرومغناطيسية لنقل المعلومات عبر الفضاء، وهو ما فتح المجال أمام ثورة الاتصالات اللاسلكية، التي عُزِّزت باختراع التلفزيون عام 1924، ووُصِفت الأقمار الاصطناعية بأنها إحدى المعجزات البشرية في مجال الاتصالات[13].

ولعل أهم ما يميز هذه الثورة، التي يشهدها العالم اليوم في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، هو السرعة الكبيرة في التحولات التي تشهدها، فهذه الثورة تتطور بشكل يفوق بمرات عدة التقدم الذي شهدته الثورات الاتصالية والمعرفية السابقة، ويعجز كثيرون حتى من المتابعين لها والمهتمين بها عن ملاحقة التغيرات التي تشهدها، ويمكن تبيُّن ذلك بسهولة من خلال ملاحظة عمق التحول الذي شهده العالم في هذا المجال منذ مطلع الألفية الحالية، ففي عام 2000 كان الهاتف الثابت والإنترنت بشكلها المحدود للغاية وسيلتي الاتصال الرئيسيتين بين الناس، أما اليوم، وبعد أقل من عقدين من الزمن، ثمة مليارات من البشر يتواصلون عبر هواتفهم الذكية، وتعمقت ثورة شبكات التواصل الاجتماعي لربط الناس ببعضهم.

وفي جميع هذه التحولات المهمة كان التطور الذي يشهده قطاع الاتصالات[*]هو المحرك للتطور البشري والحضاري العالمي، لكن تأثير هذا القطاع لم يكن أبداً بمثل هذا العمق والتغيير، كما هي الحال في العقود القليلة الماضية، وذلك بفضل التطورات المذهلة التي سجلتها البشرية في مجالات المعرفة ونظم المعلومات والتطورات الإلكترونية، ولاسيما بعد ظهور الإنترنت، ما أحدث ثورة معرفية اتصالية غير مسبوقة غيَّرت وجه العالم.

الواقع أن عددا من الكتاب الغربيين كانوا قد تنبئوا منذ عدة سنوات، بالاتجاهات الايجابية المتولدة من انتشار المعلوماتية بفعل التغييرات التكنولوجية البعيدة المدى، في مجال الكمبيوتر واستخدام

الفضاء الأغراض الاتصالات والبث التلفزيوني، ومنهم **ويلبور شرام** Wilbur Schmam الذي تنبأ بستة اتجاهات جديدة بخصوص مستقبل عصر المعلومات وهي[(14)]:

- المزيد من المعلومات التي ستقود إلى زيادة الإمكانيات المعرفية وفرص زيادة الأعمال المعلوماتية.
- التسارع في الحصول على المعلومات، مما يتطلب المزيد من الكفاءة في أعمال التحري الدقيق والتصنيف والمؤسسات والآليات الخاصة بمعالجة المعلومات.
- المزيد من عمليات الاتصال عبر المسافات الطويلة سواء تلك التي تتم على مستوى جمعي أو من نقطة إلى نقطة، مما يحسن من فرص الاتصال بين الثقافات المختلفة.
- تنامي فرص الاتصالات من نقطة إلى نقطة أكثر من الاتصال من نقطة إلى اتصال جماهيري، مما يمكن من إنتاج رسائل أرخص وأسهل وأكثر ملائمة لمتطلبات المستهلكين.
- قيام أجهزة الكمبيوتر بمهمات كانت قاصرة على الناس.
- ازدياد نفوذ وقوة العاملين في ميادين جمع وتخزين واسترجاع ومعالجة المعلومات بكفاءة.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت حقيقة وسائل الاتصالات ودور تكنولوجيا المعلومات، دعت إلى حرية التدفق الإعلامي في العالم وإزالة كل الحواجز التي يمكن أن تعترض ذلك، بل إنها جعلتها من أولويات السياسة الخارجية في مرحلة الحرب الباردة، وقالت بأنها: ستفعل كل ما في وسعها وما يتماشى مع الاتجاهات السياسية أو الدبلوماسية للمعاونة في تحطيم الحواجز المصطنعة، التي تعوق توسع وكالات الأبناء والمجلات والسينما، عبر العالم بأسره...إن حرية الصحافة وحرية تدفق المعلومات بوجه عام جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية".

وقد بلغت الهيمنة الأمريكية في مجال تدفق البرامج الإعلامية والتلفزيونية في دولة صناعية متقدمة مثل كندا، أن أشار بعض الخبراء إلى أن الأطفال الكنديين من كثرة ما يشاهدونه من برامج أمريكية، أضحوا لا يدركون أنهم كنديون، وقد عبر وزير الخارجية الكندي الأسبق "فولنكر عن ذلك الواقع بقوله «لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية، فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار وإنما تثبيت الأفكار أيضاً».

وقد تمكنت وكالات الأنباء العالمية الإعلامية والإعلانية وأصحاب رؤوس أموال والمحطات والقنوات الفضائية من استغلال هذه التكنولوجيا لتنفيذ استراتيجياتها بتكييف الأسواق والعقول والثقافات التي تريد التأثير فيها بأحداث تغييرات بها تتماشى معه مما يساعد على تحقيق هذه الاستراتيجيات، وفي ظل السيطرة شبه المطلقة للغرب وأحادية المصدر الناقل للمواد والبرامج التي تبثها وتذيعها هذه الوكالات والقنوات فإن المشاهد في جميع أنحاء العالم يصبح أمام وكالات وقنوات تبث مواد و برامج غربية المصدر والتوجه في معظمها.

المحور الثاني
الدول النامية وخصائصها المشتركة

ظهر مفهوم الدول النامية على مستوى الأمم المتحدة منذ الخمسينيات، إذ تعتبر في معظمها بلدانا خضعت للاستعمار بمختلف صوره، وتشترك في مجموعة من الخصائص تميزها عن البلدان المتقدمة خاصة تلك المتعلقة بمظاهر التخلف التي تجعلها في درجة أدنى مقارنة بالبلدان المتقدمة، مما فرض تطبيق نظام ازدواجية القواعد على العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب عدم التجانس الواقعي رغم المساواة القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة[15].

فقد ذكر المعجم الاقتصادي بأن الدول النامية هي الدول التي لا يفي فيها الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع.

وقد أُطلق على هذه البلدان عدة تسميات: البلدان النامية، البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث، وتعتبر التسمية الأخيرة الأكثر شيوعا واستعمالا لدى الباحثين والأكاديميين الاقتصاديين والسياسيين[16].

كما تجد هذه المسميات مكانها البارز، في أحاديث المثقفين والسياسيين والاقتصاديين، ويستخدمها عامة الناس على مختلف ثقافاتهم، إذا أرادوا عقد مقارنة بين ما يجري في الدول المتقدمة، وما يحدث في دول "العالم الثالث"، وفيما يلي عرض لبعض هذه المسميات[17]:

- **البلدان المتأخرة:**

وعرفت بأنها "تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني أو الاقتصادي"، أو "هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها"، إلا أن هذا التعريف تنقصه الدقة ولا يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف، إضافة إلى عدم قبول مصطلح "التأخر" من طرف الكثيرين.

- **الدول لمتخلفة:**

على إثر ذلك، استُبدِل مصطلح "التأخر" بمُصطلح الدول المتخلفة، وهي تسمية غربية تعبر عن الإيديولوجية الرأسمالية التي تتناسب مع نهاية الاستعمار، حيث لجأت الدول الاستعمارية إلى الطرق الملتوية حتى تُبقي وجودها السياسي عن طريق المساعدات المالية وتضمن تبعية البلدان المستقلة لها، وهي الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة". وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن تواجد إمكانيات النمو بهذه البلدان متى تم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة بما، وقد لقي مصطلح "التخلف" اعتراضا أيضا لأنه لا يفرق بين الركود والنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه

يعطي انطباعا بسيادة الركود في هذه المجتمعات وهو ما لا يتفق والحقيقة، ولذلك استبدل باصطلاح "الدول النامية" تفاديا للخلط بين الركود والنمو.

ونظرا لما احتواه اللفظ من أخطاء لم يستعمله الكثير من كتاب العالم الثالث وحتى الكتاب الغربيون، وقد وُصِف بأنه اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبيا، ويسلم من يستعمل هذا اللفظ ضمنيا بأن البلدان المتخلفة توجد في مرحلة مختلفة من النمو الاقتصادي عن تلك التي بلغتها البلدان المتقدمة، وهذا لا يعكس الواقع نظرا لاختلاف الوضعية السابقة لكل منهما، حيث البلدان التي أصبحت صناعية لم تكن بلادا تابعة اقتصاديا أو مرتبطة بالأسواق الأجنبية، لأنه كما يرى محمود عبد المولى أن استعمال لفظ التخلف يحمل نظرة سطحية للواقع تعتمد على الارتفاع والانخفاض في مستوى المعيشة، أما ظاهرة التخلف فهي تستوجب تحليلا علميا تاريخيا وتبيين خصائص تلك البلدان.

- الدول النامية:

رغم أن هذا الاصطلاح لقي قبولا واسعا، إلا أنه يؤخذ عليه أن "النمو" لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضا، ولكن الفرق واسع بين نمو هذه وتلك، وبالتالي فإن هذه التسمية المتفائلة لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول، الأمم المتحدة تعريفا رسمياً لدولة نامية، على الرغم من إلصاقها هذا الاسم بنحو 159دولة، فهناك تفاوت كبير بين الدول، ولا يقتصر الأمر فقط على أن الاختلاف والتفاوت في معدل النمو بين البلدان النامية يفوق بدرجة أعلى عما هو عليه فيما بين البلدان المتقدمة، وإنما عدم ثبات معدل النمو في بلد ما يكون أيضا أعلى في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة(18).

فلا يمكن أن تصنف مالاوي وماليزيا مثلا ضمن المجموعة نفسها، فماليزيا تشبه الولايات المتحدة أكثر مما تشبه مالاوي، وعندما نضع الدول المختلف بعضها عن بعض في نفس المجموعة، فإن التصنيف لا يعود مفيداً.

- الدول الأقل تقدما:

بالإضافة إلى مصطلح الدول النامية، ثمة نوع آخر من الدول يطلق عليه "الدول الأقل نماء" LDCs وتسمى أحيانا بالعالم الرابع، تمتلك هذه الدول المؤشرات الأكثر انخفاضا في العالم بالتنمية والدخل القومي الإجمالي، وعدد هذه الدول 49 وفقا لمنظمة الأمم المتحدة، ومن أشهرها: أفغانستان، اليمن، الصومال، مالي، وبنغلاديش، وهي تسمية تقابل تسمية الدول المتطورة بالدول الأكثر تقدما، وهي تحمل في طياتها نسبية التقدم، ولكن يؤخذ عليها المأخذ السابق وهو أنها توحي أن دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم، في حين أن واقع الحال أن الكثير من الدول تعيش حالة جمود أو تقهقر.

- الدول الفقيرة:

في مقابل الدول الغنية، ورغم أن هذا الاصطلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب أنه توجد بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول

النفطية مثلا، وهذا ما دفع البعض أن يطلقوا مصطلح الدول المتخلفة على الدول الفقيرة، حيث أن مستويات معيشتها منخفضة جدا، وينطبق هذا الوصف هو الآخر على البلدان النامية[19].

- دول الجنوب:

في مقابل دول الشمال، وهذه التسمية تستند إلى التصنيف الجغرافي للدول، وقد ظهرت في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975.

- دول المحيط:

في مقابل دول المركز الدول المتقدمة، ويشير هذا الاصطلاح بالأساس إلى أن التخلف يرجع إلى علاقات التبادل غير العادلة التي تتم بين المركز والمحيط، والتي تكرس تبعية المحيط للمركز دائما[20].

- دول العالم الثالث:

يغلب على هذا الاصطلاح الطابع السياسي، ويرتكز إلى تقسيم العالم إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في المرتبة الأولى، تليها الدول الاشتراكية التي كانت سائدة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في المرتبة الثانية، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بقية دول العالم موزعة على القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد استُعمِل المصطلح لأول مرة من طرف الإحصائي السكاني الباحث الفرنسي **ألفرد سوفي** Alfred Sauvy في مقال نشره سنة 1952 بمجلة "Nouvel Observateur"[21]، وتمَ فيه تصنيف الدول إلى ثلاث عوالم، دول عالم أول هي الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك، ودول العالم الثاني وهي الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا وهي في أوروبا الشرقية، ودول العالم الثالث وهي ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وغالبية دول آسيا عدا اليابان، كما أن استعمال هذا اللفظ كان للتفريق المستعمرات والعالم المتقدم الرأسمالي والاشتراكي باعتبار أن هذه البلدان كانت موضوعا للعملية الاستعمارية، أما اليوم فلقد زال مبرر استعماله بزوال الاشتراكية.

ورغم تعدد المصطلحات التي أطلقت على هذه البلدان، فإن استخدام أي منها تحكمه عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، ولا يوجد في الحقيقة فرق جوهري لمدلول كل منها على الإطلاق، بالتالي فإن استخدام أيا منها مقبول طالما أن هناك اتفاق على المضمون.

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا أن هناك تسميات كثيرة للدول التي ما تزال تعيش في حالة تخلف ولم تستطع حتى الآن تحقيق المستوى اللائق من الرفاهية لشعوبها، لهذا لم يستطع علماء الاقتصاد المهتمين بشؤون التخلف والتنمية الوصول إلى تسمية موحدة لهذه الدول[22].

رغم التباين بين مجموعة الدول النامية وتعدد التسميات التي أُطلقت عليها لفرزها عن مجموعة الدول المتقدمة، إلا أن بينها مجموعة من الخصائص المشتركة التي عرفت تعديلات وإضافات من طرف الباحثين منذ الستينيات، ويُعتبر تصنيف أيف لاكوست Y.Lacoste لحالات التخلف[23]، أو سمات

مشتركة للدول النامية، وهو يقترح أربعة عشر معيارا أو جانبا يميز التخلف، ويمكن الإشارة إلى هذه الجوانب وجوانب أخرى، مع ترتيبها وفق مجموعة من المعايير كما يلي(24) :

1- السمات الديمغرافية:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني، حيث قَدّرت الأمم المتحدة عدد سكان الكرة الأرضية 7.5 مليار شخص عام 2015، ويتوقع زيادة عدد سكان العالم بمقدار مليار نسمة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، وبنحو مليار بعد عشر سنوات ليصل إلى 9.7 مليار عام 2050،(25) و يعيش أكثر من 51 % من هذا العدد في الدول النامية وهو ما يعكس الزيادة السكانية السريعة التي تسود الدول النامية والتي وصلت في الفترة الممتدة بين 2000 و 2005 إلى 2.8 % و إلى1.9% على مستوى الدول الأقل نموا، فيما وصلت في نفس الفترة إلى مستوى 1.2 % فقط في الدول المتقدمة.(26)

- انخفاض المستوى الغذائي أو ما يعرف بسوء التغذية

- تدني المستوى الصحي (نقص الخدمات، انتشار الأمراض،...).

- عدم تلبية الحاجات الأساسية بصفة عامة(سكن، نقل، صرف صحي، ماء شروب،...).

2- السمات الاقتصادية:

- انخفاض الدخل الفردي، حيث يلاحظ في الواقع أن انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية إنما يرجع بصفة أساسية إلى ضآلة الناتج الوطني بالنسبة لعدد السكان، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65 % من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 7 % فقط.

- النظم المصرفية، وحتى في البلدان النامية التي عرفت تحريرا لأسواقها المالية فإن المؤسسات المالية بقيت هشة، وتعرف المشاريع الممولة بقروض العديد من المخاطر.

- ضعف معدلات الاستثمار، حيث تظل الدول الصناعية هي الأكثر استحواذا على هذه الاستثمارات، بينما تظل الدول النامية الأقل نصيبا منها، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي في العام 2016 ما قيمته 1.75 تريليون دولار أمريكي، وكان نصيب الاستثمار في البلدان النامية منها بنسبة 14 % ، وتظل تدفقات الاستثمار إلى أقل البلدان نموا.

- ارتفاع معدلات البطالة، فقد توقع تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية والذي حمل عنوان "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات عام 2017" إلى توقعات بارتفاع عدد العاطلين عن العمل في الدول النامية إلى 16.6 مليون، بنسبة 8.14 % مقارنة بعدد العاطلين عن العمل عالميا والمقدرة بـ 203.8 مليون عاطل عن العمل، وأنّ نحو نصف العمال في الاقتصاديات الناشئة يعملون في مهنٍ هشة، لترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 80 % في الدول النامية.

3- السمات الاجتماعية والثقافية:

لا تقل السمات الاجتماعية والثقافية أهمية عن السمات الأخرى نذكر:

- السمات الاجتماعية المتعلقة بمستوى المعيشة، وهذه السمات موجودة في مستويات كثيرة، إذ تتأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج، ومن ثم مستويات التعليم والصحة، فخمس سكان العالم تقريبا يعيشون في النصف الشمالي للكرة الأرضية (فوق خط الفقر)، ويضم القسم الثاني أربعة أخماس السكان والذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

- انخفاض مستوى الدخل الفردي[*]، إذ ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، وتزداد الفجوة التي تفصل الدول النامية عن الدول المتقدمة اتساعا مع مرور الوقت.

- وتزداد الهوة الفارقة بين معدل الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا، فبعد أن كانت حصة دخل أفقر 20% من الدول النامية تعادل 1/ 30 من دخل أغنى 20% من الدول المتقدمة في عام 1960، أصبحت هذه الحصة تعادل حوالي 90/1 في الوقت الحالي.

- عدم عدالة توزيع الدخل، فإذا كانت هذه الظاهرة في الدول المتقدمة تشكل حافزا للنمو بسبب المساهمة الكبيرة لذوي الدخول العالية في توفير الادخار المحلي اللازم لتمويل التنمية، فإن الأمر على خلاف ذلك في الدول النامية حيث تشكل هذه الظاهرة سببا لنزاعات داخلية غير مواتية لتنفيذ برامج التنمية، إضافة إلى أن أموال أغنياء العالم النامي لا يُعاد توظيفها داخل أوطانهم بل تُهَرَب إلى الخارج و تُنفق في أوجهٍ لا تخدم التنمية بشكل كبير.

- ثمة مشكلة أكثر تعقيدا بالنسبة للبلدان النامية وهي الفساد، فالدكتاتوريون الفاسدون يفرون بالمليارات ويودعون الأموال في المصارف الخارجية والمراكز المالية الكبرى بما فيها لندن، وتُنتقد البلدان النامية بحق لأنها لا تبذُل الكثير بشأن مكافحة الفساد، لكن في نفس الوقت تُنتقد البلدان المتقدمة لأنها توفر ملاذات آمنة للمسئولين الفاسدين وتوفر لهم حسابات مصرفية لأموالهم[27].

4- السمات السياسية والمؤسساتية:

للحياة السياسية والمؤسساتية في الدول النامية العديد من الخصائص التي تؤكد بشكل واضح ما تتميز به هذه الدول عن الدول المتقدمة لعل من بينها[28]:

- الاختلال السياسي الذي كان نتيجة وجود نماذج مختلفة التقليدية، والاستعمار الذي أدى إلى وجود أنظمة سياسية منحرفة بالمقارنة مع الوضع في الدول الأكثر تقدما وبخاصة تلك التي تتواجد فيها مؤسسات ديمقراطية تمثيلية.

- أن هذه الدول تفتقر تماما إلى وسائل مناسبة للتعبير كوجود ناخبين على مستوى من الوعي أو جماعات مهنية منظمة أو أحزاب سياسية، وهيئات تشريعية ممثلة للشعب، وإن وجدت هذه الوسائل فيها فإنها تكون ضعيفة وبدائية.

- التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع أو ما يسمى بالازدواجية في المعايير، ويسمي ألفرد رجز *Fred W. Riggs*، هذه الظاهرة بالشكلية[*]، وهذه الظاهرة نتيجة طبيعية للمظاهر التقليدية في

محاولات هذه الدول لنقل الصورة الغربية لواقع غير مشابه، وتعكس الإصرار على الظهور بمظهر ما يجب أن تكون عليه الأمور خلافا لما هو عليه الواقع.

كذلك تعاني الدول النامية من اضطرابات وانقلابات في نظم الحكم، مما يؤدي إلى انعدام الاستقرار اللازم لتشجيع الاستثمار، وإلى هروب رأس المال المادي والبشري، فضلا عن إحجام رأس المال الأجنبي عن التواجد في هذه الدول بسب عدم الاستقرار وفساد البيئة السياسية، وقيام توترات اجتماعية كبيرة تؤثر سلبا على المسار التنموي، كما حدث في بعض الدول العربية مؤخرا مع بداية 2011، مثل تونس، مصر، اليمن وليبيا.

- هذا التغير السريع في عناصر السلطة الحاكمة في الدول النامية، يؤدي إلى عدم استقرار الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري والتغيير المستمر للعناصر الإدارية حيث يقوم كل عهد بتطهير الجهاز الإداري من الموظفين غير الموالين له، بالإضافة إلى التغيير في خطط التنمية مما يعرقل التنمية ويستبعد العناصر ذات الكفاءة من الجهاز الإداري ويسبب الفوضى الإدارية[29].

- تمارس السلطات العمومية رقابة مباشرة وواسعة على الاقتصاد مع التضييق على التجارة الدولية، ورقابة مباشرة أيضا على الصناعات الكبرى والتعاملات المالية، مع مستوى مرتفع من النفقات العمومية، مع الإشارة إلى أن مستوى الرقابة عموما أصبح أقل حدة حاليا مقارنة بالماضي بسبب إجراءات تحرير الاقتصاد التي تبنّتها الكثير من الدول النامية.

ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن جمْع الدول النامية في مجموعة واحدة وفق التصنيفات المقدمة من المنظمات العالمية، لا يُعبّر في واقع الأمر عن الاختلافات الكبيرة داخل هذه المجموعة، وهو الأمر الذي دفع إلى انتقاد تلك التصنيفات واعتبارها شكلية فوقية لا تعبر عن الواقع الحقيقي لتباين مستوى التنمية بين الدول النامية.

المحور الثالث

خصائص بناء الدولة الحديثة في الدول النامية

تعد ظاهرة الدولة الحديثة ظاهرة جديدة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود حتى أن هذا العالم الثالث لم يظهر كواقع متميز الا بعد الحرب العالمية الثانية، ولذا فإن الاهتمام بها من جانب الدراسات حتى لم يتم إلا منذ وقت قريب نسبيا، ويعتبر معظم المنظرين لها، على أنها تعد خلقا أجنبيا، إذ حتى بداية القرن العشرين كان الوطن العربي تحديدا يخضع السلطة الدولة العثمانية التي كانت مطالبة لحمايتها من الغزو الأوروبي، وكانت تتسم السلطة فيها بانفصال تام بين حكامها من جهة وبين الرعية، أي المحكومين من جهة أخرى[30].

وفي ضوء المسلمات التي ينطلق منها اتجاه التحليل المقارن للنظم السياسية، فإن فهم خصائص الدولة في العالم الثالث أو في الدول النامية، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، لا يتم إلا في نطاق خصائص الدول في المجتمعات الديمقراطية الغربية باعتباره النموذج المثالي الذي في ضوئه نفهم النماذج

الأخرى، وعلى أساس استقراء خصائص وسمات الدول النامية تتحدد خصائص النظم السياسية فيها، عند مقارنتها بالنظم السياسية في المجتمعات الغربية[31]:

1– لم تحقق مجتمعات الدول النامية درجة عالية من التكامل الاجتماعي، وهي مجتمعات توصف بأنها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج المؤسسي Institutionalization، ومن ثم لم تظهر فيها جماعات مشتركة Corporate group يمكن أن تبلور مصالحها السياسية، ولذلك فإن الجهاز السياسي لا يقوم على التنظيم المؤسسي، ولم يحقق درجة عالية من الاستقلال النسبي عن بقية أنساق المجتمع، فلا تزال الروابط التقليدية والقبلية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات السياسية وعلى نظام التوافد إلى نطاق التأثير السياسي، ويصبح للمؤسسة العسكرية دور بارز يخول لها الوصول إلى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية.

2- يترتب على ذلك ألا تتوزع القوة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية، فالعملية السياسية بوجه عام إما مغلقة أو شبه مغلقة أمام مطالب المشاركة السياسية، فلم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية الواسعة إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي.

فالعملية السياسية مازالت بعيدة عن متناول القوى الشعبية بسبب خضوعها لهيمنة السلطة الشخصية للرؤساء، وبالتالي فإن قدرة المشاركة السياسية تتعطل أو قد تتضاءل أو تنعدم كلية[32].

ومن ثم فالنظام يوصف بأنه أحادي أو تسلطي أو عسكري أو لا ديمقراطي، وكذلك عملية إصدار القرار السياسي تتركز في أيدي قلة قلية من الصفوة، كما هو الحال في معظم البلدان العربية أو لنقل كلها.

3– ولم يستطع النظام السياسي في مجتمعات الدول النامية أن يدمج كل الأفراد في نطاق المشاركة السياسية، ولهذا فإن إحدى الخصائص المميزة لهذا النظام تنحصر في نقص المشاركة السياسية للأفراد وضعف مستوى الثقافة السياسية لديهم، وفي كلتا الحالتين تهيأ للصفوة الحاكمة ظروف السيطرة السياسية في غياب الفاعلية الجماهيرية في ممارسة السياسة.

4– وتؤدي كل هذه الظروف إلى أن يتسم النظام السياسي بدرجة منخفضة من الفاعلية السياسية والشرعية السياسية، تصل إلى ذروتها عندما يحقق النظام السياسي درجة عالية من الممارسة الديمقراطية، وعندما يستوعب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في عملية المشاركة السياسية، ولم تحقق كثير من المجتمعات في الدول النامية هذين الشرطين، ولذلك فإن نظمها السياسية لا تزال عند مستوى ضعيف من الفاعلية السياسية والشرعية السياسية.

وفي ضوء مقارنة نظم الدولة في الدول النامية بنظيرتها في المجتمعات الديمقراطية الغربية، يميل أنصار نظرية التحديث إلى تحليل النظم السياسية في العالم الثالث وفقا لنماذج المقارنة تتم فيها مقارنة أنماط مختلفة من النظم السياسية في مجتمعات مختلفة بما فيها النظم الديمقراطية، وبهذه الطريقة

تظهر خصائص النظم السياسية في مجتمعات العالم الثالث في ضوء مقارنتها بالنظم السياسية في المجتمعات الديمقراطية.

5- لم تستطع غالبية تلك الدول تحقيق الوحدة الوطنية وبناء قيم عامة مشتركة لعموم المجتمع وضم الانتماءات والولاءات المحلية كافة في ظل ولاء وطني اكبر، فليس لهذه البلدان حد أدنى من الاتفاق على الأهداف العامة أو الجماعية[33].

ففي الوطن العربي ـ كنموذج من نماذج الدول النامية ـ على سبيل المثال لم تستطع أغلب الدول فيه أن تبدد الانتماءات العشائرية أو أن تكمل بينها عبر نقلة ديمقراطية حقيقية وبقيت في كثير من بقاع الوطن العربي دول عشائرية أو طائفية تستمد نسق وجودها من التكوينات الصغرى القائمة في المجتمع، وتعتمدها في الهيمنة على السلطة والمجتمع[34].

وقد اتجه بيتر ويرسلي Peter, Worsley إلى تحليل الأنظمة السياسية في العالم الثالث دون أن تقارنها بطريقة مباشرة بنظيرتها في الدول المتقدمة، وهو أشبه ما يكون بما هو الحال عليه في أغلب الدول العربية، ويقسم فيه دول العالم الثالث إلى قسمين رئيسيين[35]:

أ- دول ذات الحزب الواحد:

أو الدول الساعية إلى تحقيق التضامن، ويظهر هذا النمط من النظم السياسية في المجتمعات التي تتوافر فيها بعض الشروط كوجود تجانس في البناء الطبقي، أو اختفاء الانقسامات العرقية تحت سيطرة النظام السياسي المركزي، أو وجود كليهما معا، وهناك احتمال كبير لأن يظهر النظام السياسي ذو الحزب الواحد القوى في الدول التي خاضت نضالا عسكريا فعليا ضد الاحتلال الأجنبي، كما هو الحال في الجزائر وكوبا وفي الدول الشيوعية ذات الحزب الواحد كالصين وفيتنام، وفي مثل هذا النمط من النظم السياسية يصبح الحزب الواحد هو المعيار الرئيسي في السياسة. ويظهر شكل من التكامل بين الحزب والدولة، وتختفي أمام سيطرة هذا الحزب الأحزاب الصغيرة؛ لأنها لا تستطيع أن تتنافس مع الحزب الأكبر، أو لأن الحزب المسيطر يقمعها ويمنعها من ممارسة العمل السياسي، ويكون من الصعب في هذه الظروف خلق نظام سياسي برلماني ومعارضة سياسية فالحزب المسيطر الواحد هو الذي يحصل على أغلبية ساحقة في الأصوات.

وفي مثل هذه الظروف لا توجد معارضة رسمية وشرعية تمارس خلال مؤسسات سياسية، حقيقة إن بعض هذه النظم تسمح بقدر من الاستقلال على المستويات المختلفة والمجالات المختلفة، ويسمح للمواطن ببعض الحقوق، ولكن هذه الحقوق ينظر إليها دائما في ضوء علاقة الفرد بالمجموع، ولكن هذا الاستقلال لا يتم بعيدا عن سيطرة الحزب الواحد، الذي يبنى لنفسه تنظيمات تعمل كأطرافه في المجتمع، من خلالها يتمكن من التغلغل إلى كافة جوانب الحياة الاجتماعية، وعن طريقها يستمد القوة باستمرار.

وقد كانت حجة أنصار الحزب الواحد لتبرير هذا النوع من النظم، أن الحاجة لبناء الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية تدعو للأخذ بنظام الحزب الواحد، فالحاجة للقضاء على النزعات القبلية

والطائفية والعرقية وبالتالي تدعيم الوحدة الوطنية وبناء الأمة، تظهر كمبررات للأخذ بنظام الحزب الواحد في البلدان النامية، إذ أن هذا النوع من النظم الحزبية يتسم غالبا برفضه للتقسيمات الفرعية الضيقة في المجتمع كالقبلية والطائفية ويطرح هدف تأطير أوسع للأمة خارج تلك التقسيمات والانقسامات[36].

ب-النظم السياسية التعددية:

وليست التعددية هنا تقوم على توزيع القوة كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية، وإنما يقوم على خلق توازن بين الجماعات العرقية المختلفة، إن هذا الشكل من النظم التعددية توجد به انقسامات عرقية بحيث تتشكل الأحزاب السياسية حول جماعات عرقية، وتكون النتيجة شكلا من أشكال الحكومة الفيدرالية، إن مثل هذه الحكومة تكون لها دساتير فيدرالية دستور لكل جماعة عرقية) وأحزاب تمثل إقليما معينا أو قبيلة معينة أو جماعة عرقية معينة، ومن ثم فهي حكومة تقوم على التعدد، وتمثل مثل هذه النظم إندونيسيا وكثير من دول جنوب شرق آسيا وإفريقيا.

وقد يوجد مثل هذا النظام التعددي في المجتمعات الأكثر تقدما التي توجد فيها اختلافات ثقافية، وينعدم فيها الاتصال بين الجماعات المختلفة، وتعاني في نفس الوقت تناقضات موروثة من فترة ما قبل الاستقلال، ويمثل هذه المجتمعات الهند التي حدثت الانقسامات السياسية فيها منذ عام 1964 بناء على الاختلافات اللغوية بين المقاطعات المختلفة، وما حدث في لبنان على إثر الحرب الأهلية. وتوصيف النظام السياسي في لبنان منذ استقلاله في عام 1943 إلى بداية الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينيات بالنظام التوافقي، بناء على اختلافات طائفية ودينية، على الرغم من أن ثلاثين عاما من الديمقراطية التوافقية لم تكن كافية لإنشاء تقليد يمنح المعايير التوافقية الشرعية السياسية اللازمة، كما أن الحالة اللبنانية تختلف عن الدول التوافقية الأوروبية في ضعف الدولة، ومعها قدرة التوافق في فرض نفسه[37].

ومثل هذه النظم السياسية تظل تعددية عرقية بهذا الشكل إلى أن يتحول المجتمع إلى مجتمع طبقي، بمعنى أن يتطور المجتمع بحيث تنصهر الجماعات العرقية في طبقات[*]، وفي هذه الحالة فإن النظام السياسي قد يتغير ليصبح نظاما قائما على تعدد الأحزاب التي تمثل مصالح مختلفة دون أن تمثل جماعات عرقية أو إقليمية أو قبلية، وهي في هذه الحالة تقترب من النموذج السياسي للمجتمعات الغربية الديمقراطية.

وإذا كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم كما رأينا سابقا، هي علاقة مضطربة تقوم على فرض الطاعة تلبية لخدمة الحاكم، وإخضاع المحكومين لإرادته ومتطلباته دون الأخذ بعين الإعتبار مصالحهم ولا طبيعة التعاقد الإنساني ما بين الطرفين، فإن الأنظمة في الدول النامية يتأتى لها ذلك بممارسة القمع والإستبداد كحق لها، وذلك بهيمنتها على مراكز السلطة والقوة للحفاظ على وجودها لأنها تعي أنها فاقدة للشرعية[38].

لهذا الأمر عملت الأنظمة العربية، بداية على تركيز السلطة واحتكارها باسم الجهاز التنفيذي الذي يعد رئيس الدولة أو الملك هو المحرك الأساسي له في خرق واضح لمبدأ فصل السلطات، كما قامت كذلك

بخلق أجهزة مخابرات متنوعة، لها وظائف بعيدة كل البعد عن مثيلاتها في البلدان الديمقراطية، فأجهزة المخابرات العربية صلاحياتها تفوق صلاحيات أي جهاز داخل الدولة، كما أنها ليست مسئولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام، وبهذا امتلكت هذه الأنظمة أدوات العنف الغير المشروع، تمارس بها الإستبداد بإسم الأمن العام والمصلحة العليا[39].

ولعل هذا يعود إلى طبيعة الإطار السياسي الذي تعيش فيه غالبية البلدان العربية والبلدان النامية عموما، من حيث انعدام المناخ الديمقراطي السليم، وضعف العمل الدستوري وسيادة نمط الحكم الفردي، فضلا على أن البنية السياسية تتصف بغياب أو ضعف مؤسسات المشاركة، كالمجالس النيابية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية[40].

المحور الرابع

العولمة وتحديات الدول النامية

حذّر عالم الاقتصاد الأمريكي **جوزيف شتيفلتز** Joseph.Stiglitz الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد من الأثر الضار للعولمة على الخدمات العامة التي تقدَّم للسكان في دول ناهضة بالعالم الثالث، وقال: "إن العولمة تؤدي إلى نقص موارد الحكومات بسبب حرية حركة التبادل التجاري في العالم، وإن نقص مداخيل حكومات دول العالم الثالث من المكوس والضرائب يؤدي إلى نقص الموارد التي يمكن أن تنفقها تلك الحكومات على السكان"[41].

فإذا كانت العولمة ترافقت مع التطور التكنولوجي، فإن الجانب الاقتصادي هو الذي طغى على غيره من مظاهرها، أما التغيرات الاجتماعية والثقافية الأخرى فإنها تُشكل مظاهر وإفرازات للجوانب الاقتصادية، وعلى كل الأحوال فإن النظام الاقتصادي العالمي القائم الآن هو المسيطر وإن عملية العولمة المرادفة لهذا النظام لا تعني توظيف الأموال من المراكز العالمية واستثمارها لدى الدول النامية لتصنع تنمية حقيقية، بل إن عملية العولمة تتم بقيادة المركز لدوله ومؤسساته وتحت سيطرته وفي ظل هيمنته بما يخدم مصالحه على المدى البعيد، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية لدول العالم الثالث عن طريق العولمة إلا بقدر ما تخدم هذه التنمية مصالح تلك الشركات في المركز[42].

وبهذا الشكل اتسعت ظاهرة العولمة لتصبح تهديدا وخطرا تخشى منه الأمم والشعوب النامية على كياناتها الوطنية، وهويتها الثقافية، لا سيما دول النظام الإقليمي العربي التي تأثرت كثيرا بعدوى العولمة، وباتت رهينة تداعياتها، وتعاني من آثارها السلبية.

وكثيرا ما طُرِح مفهوم العولمة على أنه نقل قدرات العالم المتطور عبر الاتصالات والصناعة والتجارة إلى الدول النامية، ومما جعل مفهوم العولمة أكثر أهمية، هو أنه، للمرة الأولى تستطيع هذه المفاهيم أن تثير تحمس العديد من الدول حول العالم من أجل الانخراط فيها، وكانت هذه المحاولة للانخراط بمحض إرادة هذه الدول وسعيها الحثيث، وليس نتيجة أن هذه الدول قد سيقت إلى الانضمام لهذه التنظيمات مجبرة.

وإن كانت الظروف المحيطة بمفهوم العولمة دفعت جميع الدول بما فيها الناشئة وحتى الدول المتقدمة إلى الاندفاع من أجل الانضمام بمفهوم العالمية حتى تتحاشى النهاية القاتلة المتمثلة في العزلة الاقتصادية والسياسية، إذ تعد العولمة تحديا لجميع القوميات بصورة عامة. فعلى الرغم من أن العولمة تختص بالقضايا التجارية والاقتصادية الدولية ولا علاقة لها بالموضوعات الثقافية، إلا أن المسائل الثقافية تعد من الأهداف الأساسية للعولمة التي تستخدمها عبر منظمة التجارة العالمية بحجة تجارة المواد المرئية والصوتية وغيرها مما يتعلق بعرض الموضوعات الثقافية التي تحمل الثقافة الأمريكية بما لها من تأثير(43).

ذلك يعني أن العولمة أصبحت لها آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الدولة والمجتمع في العالم الثالث والمجتمع العربي بالخصوص، بيد أنها فيما يتعلق بمجتمعات النظام العربي، فإنها تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، الأول إضعاف الثقافة القومية بالأساس، وفي العالم العربي هي الثقافة العربية التي يشكل الدين أساسها القاعدي، إضافة إلى إضعاف الرابطة التي توجد بين المجتمعات العربية، والثاني تفكيك المجتمعات القطرية من الداخل إلى أقلياتها التي تتشكل منها، أياً كان الأساس الذي تنقسم استنادا عليه، عِرقيا كان أم دِينيا أم ثقافيا أم اجتماعيا، والثالث يتمثل في إعادة تشكيل النظام العربي وفق نظام شرق أوسطي(44).

وقد تنبهت بعض الدول إلى النمو السريع الذي تسببه المنافسة الكبيرة التي أوجدتها ظاهرة العولمة بين عدد من الدول الكبرى الراعية لشركات الأفراد الذي أوحت به ورسخته الشركات عابرة للقارات، الأمر الذي تطلب من الدول النامية الإسراع من أجل تصحيح الهياكل السياسية والاقتصادية لتناسب حلبة التنافس في هذا المجال الذي أخذ يهدد حالة الأمن القومي في الدول النامية ومنها دول النظام الإقليمي العربي بسبب التحديات الكثيرة التي بدأت تواجهه.

لذلك عَمِلَت العولمة على إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة، والتقليل من أهمية الصناعات التحويلية في عدد من الدول النامية(45).

أما من الناحية الاجتماعية فقد كان وقع صدمة العولمة عنيفا على أغلب الدول النامية وخصوصا مجتمعات دول النظام الإقليمي العربي لأنها لم تكن مهيئة لتلقي آثار العولمة الثقيلة، فجاءت العولمة وهذه المجتمعات تعيش ظروف التفكك القومي، والضعف الإعلامي، والتراجع الثقافي، والانكماش العلمي والفكري مع غياب كثير من القيم الإيجابية التي كانت سائدة في السابق، مما أوجد حالة من الفقر والبؤس والأمية ونقص الوازع الديني، وضعف الولاء الوطني والقومي، وازدهار العرقيات والعصبيات والقوميات، الأمر الذي انعكس سلبا على تماسك الأمة وقوتها وجعلها ضعيفة لا تستطيع المقاومة، وفي هذه الظروف جاءت العولمة فأحدثت صدعا في جدار البناء الاجتماعي للدول النامية(46).

فرضت العولمة تحديات جديدة تجاه الأسرة في دول العالم الثالث، جراء انتشار أجهزة الاتصال الحديثة والتقنيات الهائلة وأجهزة الانترنت والفضائيات المختلفة ذات الأبعاد والاتجاهات المتنوعة والتي مثلت تحديا كبيرا إلى الأسرة العربية بصورة خاصة والى المجتمع كله بصورة عامة وأشمل في كيفية

استخدامها، إذ إنها زادت في صعوبة دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، فمثلما كان لها جوانب ايجابية كبيرة ومفيدة، فإن لها آثارا لا تقل خطورة على هذه العملية الأساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، ناتجة عن الجهة التي لا بد أن تهتم بها وتراقب استخداماتها وهل هناك حاجة أصلا إلى مراقبتها، وكيفية القيام بذلك وغيرها من الأسئلة المختلفة ذات الاتصال المباشر بهذا الموضوع الحيوي والمهم في حياة مجتمعات الدول النامية.

لذلك تركت ظاهرة العولمة آثارها السيئة في جميع قارات العالم، وفي مقدمتها دول العالم الثالث، التي ما زالت شعوبها تعيش تحت خط الفقر ويتضاعف فقرها في ظل هذه الظاهرة المدمرة التي لا تعترف إلا بمصلحة الأقوى، فأوهام الحرية التي بشر بها منظرو ظاهرة العولمة فضحت التجاوز المقصود الذي تمارسه دول العولمة لسيادة الدول في إطارها الذي لا ينتهي أبدا إلى فضاء الحرية، بل أن سيادة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ونظامها القانوني الجديد القائم على قواعد وأحكام وجزاءات قد مثل أكبر موجة لانتهاك حقوق الإنسان التي يتشدق بها دعاة العولمة ويتسترون من ورائها للتدخل في شؤون الدول العربية والدول النامية الأخرى.

المحور الخامس

تحديات العالم العربي في ظل العولمة

واجهت دول النظام الإقليمي العربي كوحدة حضارية وكيان جغرافي ومصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية، جملة من التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة التي تبلورت نتيجة التفاعل بين ما هو داخلي وخارجي، إذ تضع العولمة والمؤسسات العالمية الدولية المروجة لهذه الأخيرة، العالم العربي في مواجهة عدد من التحديات المصيرية نذكر منها(47):

أولاً- تحدي عولمة الاقتصاديات العربية:

يرتبط التحدي الاقتصادي للعولمة بمبدأ الحرية و اقتصاد السوق، وما يترتب عنه من إعادة هيكلة اقتصاديات الدول العربية وتفكيك القطاع العام، مِمّا ينطوي عنه تقليص سيطرة الدولة، وبالتالي هي تقع في صميم بناء المجتمع المدني، إلا أن محاولة فرض هذا الخيار دون مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ينجر عنه مشكلات منها: تقليص الطبقة العمالية التي هي عماد التكوينات المدنية، سوء توزيع الثروة داخل المجتمع مما يؤدي إلى استقطاب اجتماعي حاد، نتيجته حتمية الصراعات والانقسامات التي تضعف مكونات المجتمع المدني(48).

وعليه فالعولمة الاقتصادية باعتبارها مرحلة متقدمة في تاريخ الرأسمالية يتكامل فيها النشاط الاقتصادي وظيفيا عبر الحدود الوطنية سوف يكون وقعها الايجابي والسلبي غير متساو بين الدول، لذلك يجب التأكيد على أن التحذير من سلبيات العولمة الاقتصادية لا يعنى الدعوة إلى الانفصال عن الاقتصاد العالمي ومجرياته، فالهدف إذن من التحذير هو وضع الدول العربية أمام مسئولياتها حتى لا يكون نصيبها من الاندماج في هذا الاقتصاد العالمي الأعباء دون المغانم(49).

وفي هذا السياق يقول الاقتصادي الأمريكي J.STIGLITZ أن العولمة تمتلك قدرات كامنة لإثراء العالم خصوصا الشعوب الفقيرة، إلا أن المعضلة تكمن في طريقة ونظام إدارة العولمة، لهذا كان على الدول العربية استغلال الجوانب الايجابية في العولمة وتفادي سلبياتها على كثرتها، ومن بين ايجابيات العولمة الاقتصادية بالنسبة للدول العربية باختصار:

- تدفق الاستثمارات بما يساعد على زيادة حجم الناتج المحلي.
- زيادة معدلات التصدير من خلال زيادة الفائض في الأسواق المحلية.
- تطوير مستوى الانتاج من خلال توفير تقنيات أكثر تطورا من التقنيات المحلية.
- تؤدي المنافسة بين الشركات المحلية والمتعددة الجنسية إلى دفع الشركات المحلية لتحسين الأداء.
- خلق فرص عمل جديدة وإضعاف احتمالات الاضطرابات الاجتماعية.
- يترتب على التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق زيادة المنافسة وتقليل البيروقراطية الإدارية.

إلا أن التقييم المتوازن لما يجرى الآن اقتصاديا وسياسيا على الساحة الدولية يؤكد وجود نتائج سلبية للعولمة بالنسبة لبعض الدول، خصوصا العربية منها[50]:

- تُتّهم العولمة الاقتصادية المعاصرة بتكريس عدم العدالة في توزيع مكاسب تحرير التجارة الدولية من استيراد وتصدير، نظرا لاحتكار الأقلية من الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية التي صدرت عنها الدعوة للعولمة للمزايا الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي.
- استقطاب أفضل الخبرات في المجتمع المحلي عبر الإغراء المادي والمعنوي مما يحرم الشركات الحلية من خبراتهم.
- تعزيز النزعة الاستهلاكية في المجتمع، ولجوء الشركات الأجنبية إلى تخفيض أسعار منتجاتها لتحطيم الشركات المحلية.
- تؤدي العولمة إلى المزيد من التحكم في سوق الطلب على النفط، وهذا التحكم يؤدي إلى عدم إعطاء سعر عادل للدول المصدرة ومنها الدول العربية، الذي يؤدي إلى حرمان هذه الأخرة من الموارد المالية.
- انعكاسات معظم الأزمات المالية الاقتصادية العالمية على المنطقة العربية من جراء سياسات مؤسسات العولمة كصندوق النقد الولي والبنك الدولي.

ولم يغب عن بال دول النظام الإقليمي العربي أن التحديات الاقتصادية لظاهرة العولمة قد ظهرت في ظل بيئة ضاغطة، تتراجع فيها مهمات الدولة لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لبرامج وأهداف مؤسسات العولمة الدولية، وتسعى العولمة لفرض أهدافها التي تشكل بذات تحديات تستهدف دول هذا النظام.

ثانياً- تحدي التطورات والمتغيرات السياسية:

يقدم هنري كيسنجر Henry Kissinger [*] تحليلا مفصلا لأخطر الإشكاليات والتحديات التي تواجه العديد من البلدان العربية والتي تتمثل بتفكك الدولة إلى وحدات قبلية وطائفية، ودخولها في

صراع عنيف مع بعضها بعضا، والتلاعب بها من خلال قوى خارجية متنافسة، ويَذكُر أن الثورات وتغيير النظم في العالم العربي، لم تؤد إلى ظهور سلطة جديدة تحظى بالشرعية والقبول من غالبية المواطنين، وبالتالي أدت إلى زيادة الخلاف بين القرى المتناحرة ودخولها في صراعات مفتوحة على السلطة، وأدى ذلك إلى انجراف أجزاء من الدولة إلى الفوضى أو حالة التمرد الدائم، وأصبحت الحكومة المركزية غير قادرة على إعادة تأسيس سلطتها.

لذلك جاءت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول النظام الإقليمي العربي، متزامنة مع الأسباب المتعلقة بالإبقاء على الجوانب الأخطر من النظام أحادي القطبية تحت السيطرة، فكان اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 إرضاءً لقوى العولمة من الذين يعولون على القوة كأداة للدبلوماسية استنادا لعبارة كلاوز فيتز C.V.Clausewitz المأثورة "ليست الحرب إلا استمرارا للمساومة السياسية بطرق أخرى"، حيث كانت أفكار وآراء هؤلاء معبرة عن جيل كامل من الضباط العسكريين في سبعينيات القرن العشرين الذين عايشوا إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام[(51)].

وقد مَرَ النظام الإقليمي العربي خلال هذه الأزمة وبعدها من أزمات متتالية، كان آخرها ما اصْطُلِح على تسميته بالربيع العربي خلال العام 2011، بدءا بتونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، الذي لا تزال تداعياته إلى غاية اليوم، والتي أدت إلى وقوف العالم العربي في مأزق وجود وليس مجرد تهديدات مثل تلك التي قد تتعرض لها أي دولة.

وفي مقال له بمركز الجزيرة للدراسات يتوصل من خلالها أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة حسن نافعة إلى خلاصة لما آلت إليه الأوضاع السياسية العربية جراء التحديات الخارجية التي أفرزتها العولمة ومتغيراتها الدولية، الذي بدا فيه النظام العربي أكثر انكشافا وعدم قدرته على مواجهة التحديات وقد تجلى ذلك من خلال[(52)]:

1- ابتزاز أمريكي وغربي بالحقوق العربية في المحافل الدولية مثل حق الفلسطينيين بدولتهم...

2- نفوذ روسي متزايد في المنطقة العربية في سوريا مثلا..

3- تدهور في العلاقات البينية وفي الأوضاع الداخلية معا.

ثالثاً- تحدي عولمة الأمن الدولي:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عُقِدَت قمة براغ لحلف الناتو[(*)](21 و 22 نوفمبر 2002) وشهدت تحولا نوعيًا في استراتيجية الحلف حتى يكون قادرًا على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت، وقد اتخذت العديد من القرارات الرئيسية خلال القمة أهمها على الإطلاق الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، باعتباره مفهومًا مركزيًا في المنظومة الفكرية الاستراتيجية للحلف[(53)].

وعليه فإن أخطر ما جاء في الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو هو التعامل مع المخاطر في منابعها قبل أن تصل إلى عتبات الدول الغربية، وهو ما بدا واضحا في تدخله الاستباقي في عديد من المناطق العربية بدءا بالعراق وصولا إلى ليبيا في 2011.

وقد تلاقى هذا التوظيف الاستراتيجي مع ما طرحه وأشار إليه رئيس الوزراء البريطاني السابق، طوني بلير Tony Blair إلى ذلك بالقول ((لقد أصبح هناك مفهوم أمني جديد أسماه العولمة الأمنية، وهي تعني أن حلف الناتو سيكون له مهام أمنية في أماكن متفرقة في العالم، والتي تحتاج إلى تدخل الحلف الحاسم لفض النزاعات[54].

يمكن القول أن الوطن العربي بات على عتبة عصر جديد من المخاطر والتحديات التي تدور في نطاق إعادة الهيكلة الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية في إطار عدد من المشاريع الدولية والإقليمية المتقاطعة والمتنافسة، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق هذه المخاطر وازدياد حدتها وشدتها، وعليه ويمكن تحديد الملامح العامة لهذه المخاطر والتحديات من عدة منظورات أهمها[55]:

- المنظور المتعلق بإعادة رسم الخريطة السياسية للوطن العربي:

وذلك من خلال تفكيك وإعادة تركيب الكيانات السياسية القائمة وتشكيلها من جديد من خلال استخدام القوة بشكل مباشر أو غير مباشر.

- المنظور المتعلق بتذويب الوطن العربي في كيان جغرافي وسياسي شرق أوسطي أو إسلامي أوسع:

بحيث يصير العرب جزءا من هذا الكيان الذي يمكن توظيفه لحل العديد من مشكلات المنطقة التي طال أمدها وتعذر حلها.

- المنظور الثالث ويتمثل في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة:

بعد انسحابها المستقبلي المزمع منها بما يحافظ على أمن إسرائيل ومصالحها ومصالح حلفائها الاستراتيجية الحيوية في المنطقة، على نحو ما يجري في العراق سوريا واليمن وليبيا...

الخاتمة:

وهكذا، تتعدد المخاطر والتحديات التي تواجه الدول النامية، ومعها الوطن العربي في هذا العصر الذي سبق وأن وصفه عالم الاجتماع الألماني أولريش بك Ulrich Beck بأنه عالم المخاطر المتزايدة.

وفي ظل هذه المتغيرات، تراوحت استجابة الدول النامية ومعها النظام الإقليمي العربي للتحديات الناتجة من ذلك ما بين الاستجابة العاجلة غير المدروسة، أو المترددة البطيئة، أو المؤجلة لأمد غير معلوم، مما جعل المنطقة، أقرب إلى وضعية العجز الجزئي أحيانا والكلي في أحيان أخرى من حيث القدرة على التعامل مع هذه الظاهرة، وما نتج عنها من تفاعلات متلاحقة سريعة التغير، متعددة الأبعاد والاتجاهات، وغير خاضعة لأي من المعايير والقواعد الدولية المعهودة والمتعارف عليها.

وفي هذا السياق، تبدو قدرة الدول النامية والدول العربية خصوصا، منفردة أو مجتمعة، على معالجة تحدياتها الداخلية والخارجية محدودة، ما لم تتغير الاستراتيجيات والقناعات اتجاه هذه الظاهرة وإعادة النظر في العلاقات البينية بين هذه الدول، والاقتناع بأن هذا العصر يوصف بأنه عصر التكتلات والتحالفات لمواجهة التحديات.

ومن خلال ما تم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة يمكن أن نستنتج التالي:

1- العولمة كظاهرة لها تجلياتها في ميادين عديدة اقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية.

2- ويثار بالنسبة لهذه التجليات للعولمة خاصة الجانب السياسي والأمني منها مشكلة أزمة الدولة القومية وتأثيرات العولمة في مفهوم السيادة الوطنية.

3- بالإضافة إلى ذلك تثار مشكلة أخرى أكثر حدة، هي مشكلة ازدواجية المعايير في تكريس هيمنة آليات العولمة بسبب الهيمنة الأمريكية على اغلب إن لم نقل جل آليات العولمة.

4- بالتالي فإن الدول النامية لم تشارك في صناعة ظاهرة العولمة لا من قريب ولا من بعيد.

5- وعليه فإن التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة على دول العالم الثالث، تكون أكثر قساوة وحدة من غيرها من دول العالم، نظرا للطبيعة المتميزة والخصائص المشتركة.

6- أخطر ما جاءت به ظاهرة العولمة هو التحدي الأمني والتدخلات الاستباقية، على خلفية محاربة الإرهاب.

7- العالم العربي لم يكن استثناءً من دول العالم الثالث، في تحديات ورهانات العولمة، نظرا للموقع الاستراتيجي وبؤرة الاهتمام الدولي.

الهوامش:

(1) عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص18.

(2) إسحاق الفرحان، ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على العالم العربي، مجلة ندوات،عمان،2001،ص29

(3) روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط، ترجمة: عمرو زهري، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص112.

(4) محمد عمر البشير أبو عجيلة العجيلي، العلاقة بين سيدة الدولة الحديثة وظاهرة العولمة (دراسة نظرية تحليلية للتأثيرات والآثار)، مرجع سبق ذكره، ص108.

(5) أحمد الرشيدي، ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية، ندوة العولمة: قضايا ومفاهيم، كلية الاقتصاد والعلم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2000.

(*) جيسي هيلمز J,A.Helms الذي كان رئيسا للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ (1995 - 2001) وبهذه الصفة كان عاملا رئيسيا في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

(6) بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، 2010، ص32.

(7) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،ط1، 2008، ص38.

(8) إبراهيم إسماعيل عبده، واقع ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، تاريخ الاطلاع :2018/08/26، على الموقع www.asbar.com .

(9) أبو بكر المبروك بشير أو عجيلة، أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط (2001 . 2008)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2010، ص 129.

(10) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص38

(11) احمد بيضون، وآخرون، العرب العالم بعد 11أيلول/سبتمبر، المستقبل العربي،عدد23،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2002،ص312.

(*) وليام هنري غيتس المعروف ببيل غيتس مبرمج حاسوب، ورجل أعمال أميركي، اشتهر كمؤسس لأكبر شركة برمجيات في العالم (مايكروسوفت)، التي أسهمت في خلق "ثورة الحاسوب الشخصي"، وهو يتصدر قائمة أثرياء العالم.

(12) حامد أحمد مال، العولمة في ظل التطور التقني وأثرها في مستقبل الوطن العربي، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية،

جامعة سانت كليمنتس، بغداد، 2009، ص152.

[13] جمال سند السويدي، ثورة الاتصالات والمعلومات ...قاطرة التغيير العالمي، مجلة الاتحاد الالكترونية، تاريخ الاطلاع :2018/08/26 على الموقع: http://www.alittihad.ae/wajhatd .

[*] قدَّر الاتحاد الدولي للاتصالات عدد مستخدمي الإنترنت في العالم بـ4.3 مليار شخص مع نهاية عام 2017، فيما قدَّر تقرير للجنة التجارة الدولية الأميركية، في أغسطس 2017، عدد الأجهزة المتصلة بالإنترنت في عام 2015 بـ16.3 مليار جهاز بزيادة نسبتها 87% على عام 2012، كما تضاعف حجم تدفق المعلومات عبر الإنترنت بنحو 12 ضعفاً بين عامي 2007 و2016.

[14] Wilbur schramm, The story of Human communication :cave painting to Microchip (new york: harper and Row, 1988) pp19.

[15] وماحنوس فاطمة، مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2006/2005، الجزائر، ص8.

[16] Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon,1995,p111.

[17] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص54.

[18] تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ديسمبر 2015، النمسا، ص16.

[19] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2017، ص337.

[20] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مرجع سبق ذكره، ص56.

[21] Fredéric Teulon , La nouvelle économie mondiale, (PresseUniversitaires de France), 6eme ed. 2008,p210.

[22] زهية لموشي، آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي - رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016/2015، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص100.

[23] عادل مجيد عيدان العادلي، الدول النامية والفهم العلمي لإشكالية التخلف، مجلة العلوم النفسية، جامعة بغداد، العدد الخامس عشر، 2009، ص208.

[24] عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مرجع سبق ذكره، ص63.

[25] United Nations Department of Economic and Social Affairs,World Population Prospects The 2015Revision,United Nations New York, 2015,p3.

[26] UNCTAD, Development and globalization, facts and figurres , 2008 , pp :60, 61 .

[*] يتفق الاقتصاديون بأن الحد الفاصل للدخل الذي يميز التقدم عن التخلف يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة حد الكفاف (Subsistence Level)، فمتوسط دخل الفرد في أغنى دولة متقدمة في العالم (لوكسنبورغ: 441، 82 دولار سنويا) يبلغ أكثر من 307 ضعفا لمتوسط الدخل الفردي في أفقر دولة (زيمباوبوي: 268 دولار).

[27] جوزيف ستيغليتز، السقوط الحر: أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، 2011، ص267.

[28] أكرم سالم، الادارة في الدول النامية بين النخب السياسية و الاجهزة البيروقراطية، الحوار المتمدن، العدد:2129، 2007/12/14، : تاريخ الاطلاع:2018/08/26 على الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=118425 .

[*] ويتضمن تصنيف فرد رجز *f.Riggs* للمجتمعات التقليدية بطريقة غير مباشرة، على توجهات الغربنة أي التقليد الأعمى للمجتمعات الغربية من قبل الدول النامية، حيث ان التنمية تتمثل بإتباع مراحل التنمية الغربية و أساليبها و بالتالي فهي تتفق بشكل كبير مع النظريات الاقتصادية التي ترتكز على الجوانب المادية بشكل خاص، أي المظهر الشكلي دون المضمون.

[29] فهد بن محمد الغنام، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص19 .20

[30] فتيحة هارون، الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة في العالم الثالث - الدول العربية نموذجا - مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد:05، جوان 2007، ص76.

(31) أحمد زايد، الدولة : بين نظريات التحديث والتبعية، ط2، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2008، ص24.

(32) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط1، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2000، ص132.

(33) مها عبد اللطيف الحديثي و محمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، مركز الفرات للتنمية والدراست الاستراتيجية، سلسلة دراسات، بغداد، 2009،ص35.

(34) نفس المرجع السابق، ص36.

(35) أحمد زايد، الدولة : بين نظريات التحديث والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص32.

(36) مها عبد اللطيف الحديثي و محمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، مرجع سبق ذكره، ص31.

(37) عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطائفة المتخيلة، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص718.

(*) رغم أن التكوين الطبقي في البلاد النامية لم يصل إلى مستوى الوضوح والاكتمال إلا انه يمكن التمييز بين ثلاثة فئات اجتماعية، أو ثلاث طبقات متمايزة، طبقة رأسمالية برجوازية تتربع على قمة الهرم الاجتماعي، وطبقة متوسطة تتموضع في وسطه، وأخرى دنيا عاملة أو (بروليتاريا) تُشكل قاعدته.

(38) رفيق ايت تكنتا، إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي " قراءة في الأدبيات النظرية، درسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي ، تاريخ الاطلاع:2018/08/26 على الموقع: https://democraticac.de/?p=42600#_ft.

(39) حيدر إبراهيم، تجديد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية، مجلة المستقبل العربي، عدد:313، ماي،2005، ص17.

(40) يوسف، يوسف حسن، ايديولوجيا الحياة السياسية في الدول النامية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص215.

(41) محمد خليفة، مساوئ العولمة وأخطارها، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع : 2018/08/26 على الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-59.htm

(42) علاء الدين ناطورية، العولمة وأثرها في العالم الثالث: التحدي والاستجابة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2013، ص81.

(43) سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص295.

(44) علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة : اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012، ص30.

(45) سعد شاكر شبلي، ظاهرة العولمة و أثرها في بيئة الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره، ص163.

(46) نفس المرجع، ص165.

(47) محمد الهلة، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل تحديات العولمة خلال الفترة: 1986 – 2015، مجلة الحقيقة، العدد 43، 2017، ص604.

(48) زهية قربوع، واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة : دراسة حالة الوطن العربي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص236.

(49) جاب الله عبد الفضيل بخيت و عبد الله بن سليمان الباحوت، دول العالم الاسلامي والعولمة الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، الرياض، 2004، ص15.

المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، الرياض، 2004، ص15.

(50) سعد شاكر شبلي، ظاهرة العولمة و أثرها في بيئة الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره، ص197.

(*) يعد هنري كيسنجر الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1973 من أهم الشخصيات التي ساهمت في صياغة السياسة الخارجية الأميركية، وقد حقق أثناء عمله في البيت الأبيض مستشاراً للأمن القومي ووزيرا للخارجية إنجازات مهمة ما زالت آثارها ممتدة حتى اليوم، مثل الانسحاب من فيتنام، وفصل القوات على الجبهة العربية الإسرائيلية عام 1974، وزيارة الرئيس الأميركي نيكسون إلى الصين، ومعاهدة الحد من التسلح SALT التي عقدت مع الاتحاد السوفييتي ناهيك عن دوره في جهود التسوية في الشرق الأوسط.

(51) سعد شاكر شبلي، ظاهرة العولمة و أثرها في بيئة الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره، ص181.

(52) حسن نافعة، التحولات السياسية في المشرق العربي في 2018، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع : 2018/08/26 على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/02/2018-180208125029715.html .

[*] تأسس الحلف الأطلسي في إطار المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، التي تبيح للدولة الحق في الدفاع عن نفسها، منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى. وذلك نتيجة لعجز الأمم المتحدة عن إرساء قواعد بناء لنظام أمن جماعي دولي، وذلك على ضوء الانقسام الإيديولوجي بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز المعسكرين الغربي والشرقي، (أُنظر ملحق نص المادة الرقم (51) من ميثاق الأمم المتحدة والتي أنشئ حلف شمال الأطلسي في إطارها).

[53] محمد حسون، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص503.

[54] محسن حساني ظاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة (دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص214.

[55] أحمد حلواني، ومجموعة من الباحثين، حال الأمة العربية 2015 .2016: العرب وعام جديد من المخاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2016، ص53.

تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة ـــــــ